



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٥٤

الأربعاء ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/64/L.20 و A/64/L.21)

(A/64/L.22 و A/64/L.23)

السيد إيردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، أعربت الولايات المتحدة بوضوح عن سياستها المتمثلة في وجوب إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لذلك، نشعر بالحزن والأسى أن تعرض علينا مرة أخرى مشاريع قرارات غير متوازنة، خلافاً للإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن أية دولة عضو أو منطقة جغرافية أو مسألة أخرى، وتلزم إسرائيل بمطالبات، بينما لا تقر بأن للجانبين التزامات ينبغي الوفاء بها، وعليهما اتخاذ خطوات صعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال جلساتها العامتين الحادية والخمسين والثالثة والخمسين المعقودتين بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وقبل أن تبت الجمعية في القرارين واحداً تلو الآخر، أود أن أذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعديل تصويتهم على جميع مشاريع القرارات قبل وبعد البت في كل واحد منهما.

نبت الآن في مشاريع القرارات A/64/L.20

و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23. وقبل أن أعطي

وفي حين تقبل الولايات المتحدة بمبدأ إمكانية نظر

الجمعية العامة في ممارساتفرادى الدول، فإن مشاريع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



خلال المجموعة الرباعية، بدور هام في دعم التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي.

ونعتقد أنه يمكن للطرفين من خلال عملية التفاوض بحسن نية، أن يتوصلا إلى اتفاق بصورة متبادلة بشأن النتيجة التي تنهي الصراع وتحقق هدف الفلسطينيين في دولة مستقلة وقادرة على البقاء استناداً إلى خطوط عام ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي متفق عليه، وتحقيق الهدف الإسرائيلي في دولة يهودية بحدود آمنة ومُعترف بها من شأنها أن تعكس التطورات اللاحقة وتلبي المتطلبات الأمنية الإسرائيلية. والتزامنا ثابت بالتوصل إلى حل، مع دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات A/64/L.20 و A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23. أُعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة ليوحده إعلاناً.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تشرع الجمعية في البت في مشاريع القرارات A/64/L.21 و A/64/L.22 و A/64/L.23، أود أن أعلن أن غينيا قد انضمت إلى مقدميها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتناول أولاً مشروع القرار A/64/L.20، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والمقترنة بأكثر من ١٥ مشروع قرار آخر ستقدم إلى الجمعية العامة هذا العام، كما هو الحال في كل عام، تشكل نمطاً واضحاً للتحيز المؤسسي الذي يستهدف دولة عضواً بمفردها في الأمم المتحدة.

ويساور الولايات المتحدة قلق خاص إزاء ثلاثة قرارات تتعلق بكيانات أنشئت قبل جيل من شأنها أن ترسخ التحيز المؤسسي. وكان يمكن لملايين من الدولارات التي تنفق على شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وكان يمكن أيضاً لموارد الموظفين الذين تحتاج إليهم هذه الكيانات، أن توجه بصورة أفضل لمسائل أكثر إلحاحاً، بما في ذلك تقديم المساعدة المباشرة للفلسطينيين المحتاجين. وتقدم الولايات المتحدة دعماً مالياً كبيراً للسلطة الفلسطينية ولللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون المساعدة من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة أكبر دولة منفردة مانحة للمساعدة فيها. وندعو مجدداً جميع الدول الأعضاء أن تستعرض بشكل جدي استمرار وجود هذه الهيئات، وأن تركز بصورة دقيقة على ما تسهم به فعلياً، إذا كان لها أي إسهام، نحو التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط. وفضلاً عن مشاريع القرارات الثلاثة هذه، ستبت الجمعية العامة في مشاريع قرارات أخرى من شأنها أن تحدد مسبقاً نتيجة الوضع النهائي لهذه القضايا. والمكان المناسب لهذه المسائل هو المفاوضات الثنائية. فهذه القرارات تثير التساؤلات حول مصداقية الأمم المتحدة، التي تضطلع، من

المؤيدون:

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، طاجيكستان، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، كندا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، أستونيا، إسبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا، بنن، بلغاريا، البوسنة والهرسك، البرتغال، بولندا، بيرو، تونغتا، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، فيجي، الكاميرون، كرواتيا، كولومبيا، لاوتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

اعتمد مشروع القرار A/64/L.20 بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٨، مع امتناع ٥٥ عضواً عن التصويت (القرار ١٦/٦٤).

[بعد ذلك، أبلغت وفود جمهورية تنزانيا المتحدة وجرينادا والكونغو واليمن الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة، وأبلغ وفد ألبانيا بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتناول فيما يلي مشروع القرار A/64/L.21، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

المعارضون:

نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند،
اليمن

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، كندا،
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيوزيلندا،
الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، إستونيا، إسبانيا، أرمينيا، ألمانيا،
أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا،
بابوا غينيا الجديدة، بلجيكا، بنن، بلغاريا، البوسنة
والهرسك، البرتغال، بولندا، بيرو، تونغغا، الجبل
الأسود، جمهورية كوريا، الجمهورية التشيكية،
جمهورية مولدوفا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا،
سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا،
السويد، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا،
فيجي، الكاميرون، كرواتيا، كولومبيا، لا توفيا،
لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو،
النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان

اعتمد مشروع القرار A/64/L.21 بأغلبية ١١٢ صوتا
مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٥٤ عضوا عن
التصويت (القرار ١٧/٦٤).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا غرينادا والكونغو الأمانة العامة
بأنهما كانا يتويان التصويت مؤيدين، وأبلغ وفد
ألبانيا بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتناول فيما يلي
مشروع القرار A/64/L.22، المعنون "البرنامج الإعلامي

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا،
أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية
المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي،
أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)،
باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس،
بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان،
بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، بوليفيا (دولة -
المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، تركمانستان،
تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس،
جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان،
جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية
تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية
العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،
جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي،
دومينيكا، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي،
سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا،
سري لانكا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند،
السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال،
طاجيكستان، الصين، العراق، عمان، غابون،
غامبيا، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين،
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، قبرص،
قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، كوبا،
كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، كينيا، لبنان،
ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب،
المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية،
موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا،

الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بورкина فاسو، البوسنة والمهرسك، بروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة،

السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، كندا، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

بابوا غينيا الجديدة، بنن، تونغا، فيجي، الكاميرون

اعتمد مشروع القرار A/64/L.22 بأغلبية ١٦٦ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ١٨/٦٤).

[بعد ذلك، أبلغت وفود جزر البهاما وغرينادا والكونغو الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتناول فيما يلي مشروع القرار A/64/L.23، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت

وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصومال، طاجيكستان، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، بالاو، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

فيجي، تونغا، الكاميرون، كندا

اعتمد مشروع القرار A/64/L.23 بأغلبية ١٦٤ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

وقابلة للبقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في ظل السلام والأمن. كما أوضحنا من قبل، فإن نيوزيلندا تؤمن بضرورة معالجة المسائل التي يتطرق إليها القراران بطريقة متوازنة ومع الأخذ في الاعتبار الهدف ومقصد النص الشامل الذي نحن بصدد.

فيما يتعلق بالقرار المتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص، تؤيد نيوزيلندا نشر الأنباء المتوازنة والموضوعية المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط. ونرحب بتركيز القرار على تعزيز الحوار والتفاهم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من تصويتنا لصالح القرار، ندعو البرنامج الإعلامي الخاص التابع لإدارة شؤون الإعلام إلى أن يضطلع بمهمته على نحو يعكس جميع وجهات النظر المختلفة بشأن قضية فلسطين، وبخاصة وجهتي نظر إسرائيل وفلسطين.

فيما يتعلق بالقرار الخاص بشعبة حقوق الفلسطينيين، فإن نيوزيلندا غير مقتنعة بأن تلك الشعبة تجسد استخداماً بناءً للموارد، ونعتقد أنها لا تساهم بشيء يُذكر في العملية السلمية في الشرق الأوسط. وتصويتنا ضد القرار لا ينتقص من تأييدنا لحق الفلسطينيين في تقرير المصير واستمرار المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل الدولتين.

السيدة ماوي (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
أتشرف بالكلام نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يود الاتحاد الأوروبي أن يدلي بالبيان التالي تعليلاً لتصويته على مشروع القرار ١٩/٦٤ بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

يناشد الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الشروع في مفاوضات سلام جادة في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة القانون الدولي والاتفاقات السابقة وتنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق. وبهذا نكرر أن ثمة حاجة لإيجاد حل سياسي قائم على وجود دولتين - إسرائيل

[بعد ذلك، أبلغ وفدا غرينادا والكونغو الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت مدته ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد وايزبرود (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): صوتت إسرائيل معارضة للقرارات التي اتخذت قبل هنيهة وستصوت ضد مشروع القرار الذي ما يزال معروضا علينا، كما فعلنا في الماضي، لأننا نعتقد أن تلك القرارات لا تعكس الواقع القائم في المنطقة. إنها تعكس خطة سياسية من جانب واحد كُتبت تقليدياً هنا سنة بعد أخرى. إنها لا تساعد في حل الصراع، حيث جانب واحد مُحِق بينما لا تقع على الآخر سوى الالتزامات.

تحتاج الشعوب في منطقتنا إلى السلام القائم على أساس الاعتراف المتبادل الذي هو نتيجة مفاوضات ثنائية مباشرة، ينبغي أن تستأنف في أقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة. لا تحتاج منطقتنا إلى قرارات سنوية متحيزة وغير متوازنة وأحادية الجانب من قبل الجمعية العامة. بدلاً من ذلك، يتطلب الشرق الأوسط التوصل إلى اتفاق يمكننا من العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيد مكلي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترغب نيوزيلندا في تعليل تصويتها على قرارين، أي القرار ١٧/٦٤ المعني بـ "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، والقرار ١٨/٦٤ المعني بـ "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين".

تؤيد نيوزيلندا باستمرار وعلى نحو قوي المفاوضات صوب التوصل إلى حل يقوم على إنشاء دولتين للصراع في الشرق الأوسط - أي دولة فلسطينية متلاصقة الأراضي

قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرارين (A/64/L.24 و A/64/L.25)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكّر الأعضاء أن

الجمعية قد عقدت مناقشة بشأن هذا البند في جلستها العامة الثالثة والخمسين في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرارين الواحد تلو الآخر، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الفرصة متاحة لهم لتعليل تصويتهم بشأن مشروع القرارين قبل وبعد البت فيهما.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/64/L.24 و A/64/L.25. أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة ليوجّه إعلاناً.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة

والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرارين، أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرارين A/64/L.24 و A/64/L.25، انضمت غينيا إلى مقدمي مشروع القرارين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت أولاً في مشروع

القرار A/64/L.24، المعنون "القدس". طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،

وفلسطين مستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

نرحب بالتزام الولايات المتحدة بالسعي بقوة إلى تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط. إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون مع طرفي النزاع، وكذلك مع الولايات المتحدة وبقية أعضاء اللجنة الرباعية والشركاء العرب لبلوغ تلك الغاية.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء استمرار أنشطة الاستيطان وهدم المنازل وحالات الإخلاء القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويكرر الاتحاد الأوروبي عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي وأنها عقبة أمام السلام.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق جراء التطورات الأخيرة في القدس الشرقية. لقد ظللنا نتابع عن كثب الأوضاع في محيط المسجد الأقصى وجبل الهيكل والحرم الشريف؛ ونطالب الأطراف كافة بالامتناع عن أية أعمال استفزازية من شأنها تأجيج التوترات المؤدية إلى العنف.

كذلك لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة أو ما يصفه البعض بأنه في واقع الأمر ضرب من ضروب الحصار. وبينما نقر بأن المعابر مفتوحة لمرور بعض الإمدادات الإنسانية الأساسية على نحو متواتر، إلا أن ذلك يظل دون المستوى المطلوب للوفاء باحتياجات السكان. لقد ظل الاتحاد الأوروبي ينادي باستمرار بفتح المعابر فوراً وبدون شروط لضمان انسياب السلع التجارية والأفراد من وإلى غزة، إذ لا مجال لإيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي ما لم يتم ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم

تعليلًا للتصويت بعد التصويت. وبهذا تكون الجمعية العامة

البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية

لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا،

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، بنما، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أستراليا، الكاميرون، كوت ديفوار، فيجي، تونغا
اعتمد مشروع القرار A/64/L.24 بأغلبية ١٦٣ صوتا مقابل ٧ أصوات ومع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٠/٦٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبت الآن في مشروع القرار A/64/L.25 المعنون "الجولان السوري". طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا،

الممتنعون: كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا،
الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية
التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،
جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا،
إيطاليا، اليابان، لا تفيها، ليختنشتاين، ليتوانيا،
لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا،
نيوزيلندا، النرويج، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية
كوريا، مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو،
صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد،
سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
توغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

أُعتمد مشروع القرار A/64/L.25 بأغلبية ١١٦ صوتاً
مقابل ٧ أصوات، مع امتناع ٥١ عضواً
(القرار ٢١/٦٤).

[بعد ذلك، أبلغ وفدا الكونغو وغرينادا الأمانة العامة
أنهما كانا ينيان التصويت مؤيدين.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة
للمتكلمين لتعلييل التصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر
الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة عشر دقائق،
وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد ليميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أتكلّم باسم وفديّ البرازيل والأرجنتين فيما يتعلق
بالبند ١٥ من جدول الأعمال، "الحالة في الشرق
الأوسط". وأود على وجه الخصوص أن أعلّل تصويت
وفدينا بشأن القرار ٢١/٦٤، المعنون "الجولان السوري"
والذي اتخذته الجمعية العامة قبل بضع لحظات.

جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية،
إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون،
غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو،
غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية -
الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان،
كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليريا،
الجمهورية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا،
ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال،
نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان،
بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر،
الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت
وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال،
سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال،
جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام،
سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان،
تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا،
تركمانيستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة،
جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان،
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن،
زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا
(ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات
المتحدة الأمريكية

ومهما يكن من أمر، أود أن أعرب عن تحفظات وفدي على تلك الأجزاء من القرارات التي قد لا تنسجم مع سياسات ومواقف بلدي المُعرب عنها، أو قد تُفسّر بأنها اعتراف بالنظام الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يعرب وفد بلادي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاتخاذ الجمعية العامة مجدداً ومن دون انقطاع، منذ عام ١٩٨١ بأغلبية أصوات الحق والعدالة والقانون، القرار المعنون: "الحوالان السوري" الوارد في الوثيقة A/64/L.25، والقرارات الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. إن استمرار استجابة المجتمع الدولي بدعم هذه القرارات، إنما يعبر عن تشيخ الدول الأعضاء بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعن رفضها للاحتلال الأجنبي وعن دعمها لحقنا في استعادة أراضيها المحتلة من قبل إسرائيل منذ أكثر من ٤٠ عاماً. وبالضبط، منذ الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولا غرو في أن التصويت لصالح تلك القرارات يرسل رسالة دولية واضحة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الحوالان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة وفيما تبقى من أراض لبنانية محتلة، رسالة مفادها بأن الاحتلال والقتل وسياسات التوسع والعدوان، وبناء المستوطنات، وفرض الأمر الواقع، وضم أراضي الغير بالقوة، كلها ممارسات مرفوضة وتنتهك الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وهي كلها ممارسات مصيرها جميعاً شجب المجتمع الدولي برمته لها.

لقد أجمع العالم على أن السلام العادل والشامل إنما يتحقق استناداً إلى مرجعيات السلام المعروفة، بما فيها قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني حكماً الحاجة إلى وجود

لقد صوتت البرازيل والأرجنتين لصالح القرار لأننا نعتقد أن طابعه الهام جداً يرتبط بعدم شرعية حيازة الأراضي بالقوة. بالفقرة الرابعة من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية في أي دولة. وهذه قاعدة مُلزمة في القانون الدولي.

وأود أيضاً أن أوضح موقف وفدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. إن تصويتنا لا يمس بأحكام تلك الفقرة، والإشارة بالذات إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وتعتقد البرازيل والأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في السعي إلى حل على المسار السوري - الإسرائيلي في نزاع الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الحوالان وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم حكومتَي البرازيل والأرجنتين لحض إسرائيل مرة أخرى والسلطات السورية على استئناف المفاوضات لإيجاد حل نهائي للحالة في الحوالان السوري، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد سلسيلي (جمهورية إيران الإسلامية): (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل رسمياً هنا في الجمعية العامة أن وفدي صوت لصالح جميع القرارات المتخذة اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، وهي بالتحديد القرارات ١٦/٦٤ و ١٧/٦٤ و ١٨/٦٤ و ١٩/٦٤. وصوتنا أيضاً لصالح القرارين ٢٠/٦٤ و ٢١/٦٤، المتخذين في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط". لقد فعلنا ذلك انطلاقاً من روح التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته وتضامناً مع الشعوب الأخرى التي ترزح تحت الاحتلال.

وبناء جدار غير قانوني، وضم القدس الشرقية. وإذا اعتقدت سلطة الاحتلال الإسرائيلية أن بإمكانها أن تجعلنا مطية وأن تجربنا على التفاوض استناداً إلى شروطها، وارتكاب جميع الأعمال الأحادية الجانب غير القانونية، فعليها أن تنتظر طويلاً. يجب عليها أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولجوهر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إننا نواقون إلى المضي قدماً في اتجاه السلام مثلما أظهرنا طوال الوقت عن طريق الوفاء بجميع التزاماتنا. ونحن لا نرى سلوكاً مماثلاً من الجانب الإسرائيلي. ونذكر الذين يعتقدون أن هذه القرارات منحازة إلى جانب واحد، بأن هذه الرسالة القوية بعث بها جميع أعضاء الأمم المتحدة تقريباً. ولا يسعنا جميعاً أن نكون مخطفين. ولا يسعنا جميعاً أن نكون مستهدفين إسرائيل. إن إسرائيل تعمل وتتصرف وكأنها فوق القانون الدولي، وقادرة على الإفلات من العقاب. لقد آن الأوان لنا جميعاً كي نجعل إسرائيل تمتثل للقانون الدولي ولجوهر هذه القرارات.

إن العمل من جانب واحد هو العمل الذي تقوم به إسرائيل، التي تبني مستوطنات غير قانونية وتخلق الواقع على الأرض. وأعمالها أقوى بكثير من القرارات. ورغم أن هذه القرارات تدافع عن القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن العمل من الجانب الإسرائيلي، الذي ينبغي إدانته ووقفه، يمكنه أن يكون أهم إسهام في عملية السلام بغية إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل عملية السلام وإنهاء الاحتلال، الأمر الذي يتيح للشعب الفلسطيني أن يتمتع بالحرية والسيادة في فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونأمل أن نتمكن، جميعاً، من إيجاد سبيل لامتثال إسرائيل حتى نضع حداً لمأساة الشعب الفلسطيني، والسماح

شريك إسرائيلي لتحقيق السلام. وهو أمر غير موجود حالياً، كما يعني عودة الأراضي العربية المحتلة كافة، بمن فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يتناقض مع السلام، ويعني، حكماً، استنهاض كافة الوسائل الكفيلة بإنهاء هذا الاحتلال.

أكرر شكر بلادي، سورية، لجميع الدول التي تبنت مشروع القرار المعنون: "الجولان السوري" وأشكر الدول التي صوتت لصالحه. وأؤكد دعوة بلادي لتحقيق السلام العادل والشامل، وإصرار سوريا أكثر من أي وقت مضى على تحرير الجولان، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، من الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل التي يضمنها القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة لممثل فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): تود فلسطين أن تُعرب عن تقديرها لجميع الذين اشتركوا في تقديم القرارات المتصلة بقضية فلسطين وبالحالة في الشرق الأوسط، وكذلك الذين صوتوا لصالح تلك القرارات. وفي رأينا أن اتخاذ تلك القرارات إشارة قوية جداً بعثت بها الجمعية العامة تنم عن إعلاء شأن القانون الدولي وإعادة تأكيد المبادئ الواضحة جداً.

ويحدونا الأمل في أن يمثل الجانب الإسرائيلي لجوهر هذه القرارات، المتجذرة في القانون الدولي وسلوك الأمم الحضاري، وسوف نعمل بجد لكفالة ذلك. ونحن لا نرى تأييد القانون الدولي وإعادة تأكيد تلك المبادئ بوصفهما شرطين. إن ما نراه غير قانوني وعقبة أمام تحقيق السلام هو العمل من جانب واحد في بناء مستوطنات غير قانونية،

له بممارسة تقرير المصير وبأن تكون له دولة مستقلة في فلسطين.

ونود أن نشكر جميع الأعضاء على الرسالة القوية التي يبعثون بها إلى شعبنا الذي يواصل كفاحه. فهو لن يتوقف عن كفاحه إلى أن ينجح في إنهاء الاحتلال ويحقق تطلعه نحو إيجاد دولة فلسطين المستقلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.
